

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1998/10
27 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة

٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ١٩٩٨

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الاجتماع الرفيع المستوى

القضايا الرئيسية والقضايا الناشئة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١-٥	أولا - مقدمة
٣	٦-٢٢	ثانيا - التحديات الرئيسية الماثلة أمام الدورة السادسة للجنة
٨	٢٣-٣٢	ثالثا - بدء الأعمال التحضيرية للدورة السابعة للجنة
١٠	٣٣-٣٨	رابعا - التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي
١١	٣٩	خامسا - تقوية الشراكات مع الفئات الرئيسية
١٢	٤٠	سادسا - خاتمة

أولا - مقدمة

١ - انقضى حاليا ما يقارب السنة منذ أن استعرضت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، التقدم المحرز في السنوات الخمس التي مضت على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد أظهر التقييم الذي أجرته الجمعية العامة بشكل واضح أنه على الرغم من تحقق عدد من النتائج الملحوظة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، على الصعيد المحلي والوطنية والدولية، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه، وأنه لا بد من حشد المزيد من الإرادة السياسية للإسراع بخطى التقدم صوب تحويل مسار التنمية العالمية إلى طريق أكثر استدامة.

٢ - وقد كان المتوخى أصلا للدورة الاستثنائية أن تكون اجتماعا استعراضيا. بيد أن الجمعية العامة، لدى اعتمادها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية - برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ - لم تقتصر على مجرد تقييم التقدم المحرز وإعادة تأكيد الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فقد بادرت الجمعية إلى تعزيز الفهم الدولي لعدد من القضايا الرئيسية المدرجة على جدول أعمال التنمية المستدامة، واتخذت عددا من المقررات العملية والتوصيات الفعلية المهمة للإسراع بخطى التقدم في هذه المجالات.

٣ - والحالة السائدة قبل انعقاد الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة توفر باعثا أكثر قوة على التفاؤل. فقد تم تحقيق نتائج إيجابية والتعهد بالتزامات محددة في الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (كيوتو، اليابان، ١ - ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧). كما أنشئ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات التابع للجنة، وتجري بالفعل الأعمال التحضيرية لعقد اجتماعه الموضوعي الأول. ونظمت عدة حكومات - من كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - اجتماعات مهمة، بعضها على مستوى سياسي رفيع، لتوفير مدخلات للمداوالات الجارية في اللجنة. ويتواصل ازدياد أعداد المبادرات المحلية المضطلع بها في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وبدأت قضايا التنمية المستدامة تناقش على نحو أكثر تواترا في مختلف المحافل الوطنية والإقليمية والدولية. وأخذت البرلمانات والجمعيات التشريعية تولي مزيدا من الاهتمام للتنمية المستدامة. ومن الظواهر الواضحة استمرار التأييد لأعمال لجنة التنمية المستدامة وارتفاع مستوى التوقعات المعقودة عليها من جانب الحكومات والمنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ومن جانب الفئات الرئيسية. وأصبح القطاع الخاص يبدي التزاما أكثر قوة بالتنمية المستدامة ويبدي اهتماما بأعمال اللجنة. ومن المتوقع أن تتمكن الأمانة العامة بفضل الإصلاح الجاري للأمم المتحدة من توفير قدر أكبر من الدعم المتسق والفعال لأعمال التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والقطري، وبناء شراكات أكثر قوة مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية. فمن المتوقع مثلا أن يؤدي تحقيق التكامل بين المهام التي تضطلع بها الأمانة العامة في مجالات وضع المعايير والتحليل والتعاون التقني إلى إيجاد تيار من الإثراء المتبادل بين أعمال وضع السياسات المضطلع بها في المقر والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري.

٤ - وقد انتهى الفريقان العاملان المعقودان بين الدورات التابعان للجنة، اللذان اجتمعا في وقت سابق من عام ١٩٩٨ إلى بعض النتائج العملية البناءة، وحددا عددا من القضايا الرئيسية لطرحها لمواصلة النظر من جانب اللجنة. ويتمثل التحدي المائل أمام الدورة السادسة للجنة في تحقيق نتائج ملموسة، وتأمين مزيد من الالتزام بالعمل، وتعزيز الحوار والتفاهم - فيما بين الحكومات وبين الحكومات نفسها والشركاء الآخرين - بشأن القضايا المدرجة على جدول أعمالها.

٥ - ونتيجة للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، أصبح برنامج العمل الجديد للجنة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ يركز تركيزاً أفضل على القضايا الاستراتيجية للتنمية المستدامة، ويكفل مزيداً من التكامل في عملية النظر في العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المجالات الحاسمة. وإلى جانب أن البرنامج الجديد يركز على عدد محدود من القضايا يتضمنه جدول أعمال كل دورة بعينها، فإنه ييسر أيضاً الاضطلاع مبكراً بالأعمال التحضيرية اللازمة لمناقشات القضايا على صعيد السياسات، التي يكون مقرراً إجراؤها في الدورات المقبلة.

ثانياً - التحديات الرئيسية الماثلة أمام الدورة السادسة للجنة

٦ - يرجى من المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى أن يركزوا اهتمامهم على القضايا المبينة أدناه المدرجة على جدول أعمال الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة .

النهج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة

٧ - هناك أدلة مقنعة على أن سوء إدارة موارد المياه يمكن أن يصبح عاملاً مقيداً للتنمية المستدامة في كثير من أنحاء العالم. وقد ترادف التشديد من جانب اجتماع لفريق من الخبراء بشأن النهج الاستراتيجية لإدارة موارد المياه العذبة (هراري، ٢٧ - ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ومنتدى دولي بشأن موضوع "المياه على صعيد السياسة العالمية: التعاون من أجل إدارة المياه عبر الحدود" (بترسبرغ/ بون، ألمانيا، ٣ - ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨)، ومؤتمر دولي بشأن المياه والتنمية المستدامة (باريس، ١٩ - ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٨)، على ضرورة وضع منهج متكامل لإدارة موارد المياه العذبة وتنميتها واستخدامها استخداماً منصفاً، إذا أريد تجنب وقوع سلسلة من الأزمات، يمكن أن تغطي آثارها المحيط الإقليمي بل والمحيط العالمي أيضاً.

٨ - وتضمن الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر باريس مطالبة المجتمع الدولي بوضع بيان يتفق عليه للمبادئ التي ينبغي تطبيقها في صياغة وتنفيذ النظم المحلية والوطنية لإدارة المياه وفي تطوير وتنفيذ التعاون الدولي اللازم لدعمها، آخذاً في اعتباره النتائج التي انتهى إليها اجتماع فريق الخبراء المعقود في هراري. وشدد الإعلان أيضاً على أهمية متابعة التوجيهات الواردة في برنامج الإجراءات ذات الأولوية الصادر عن المؤتمر.

٩ - واعتمادا على نتائج المحافل المذكورة أعلاه، يلزم للإجراءات الرامية إلى تحقيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه أن تستند إلى الاعتبارات التالية:

(أ) ضرورة اعتبار منظومات أحواض الأنهار والمستجمعات المائية الوحدات المكانية للإدارة. وفيما يتعلق بالمجاري المائية الدولية، خلص منتدى بطرسبرغ/بون إلى أن التوصل إلى فهم مشترك للإدارة التعاونية أو إلى "رؤية مشتركة" أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الإدارة الفعالة لموارد المياه الدولية؛

(ب) يشكل حفظ النظم الايكولوجية للمياه العذبة والنظم الايكولوجية المتصلة بها أمرا حيويا بالنسبة إلى التنمية المستدامة. ويلزم الترويج لنهج يعتمد على مفهوم النظام الايكولوجي في الأنشطة المتكاملة لتخطيط موارد المياه وتنميتها وإدارتها في إطار منظومات أحواض الأنهار والمستجمعات المائية؛

(ج) إن التقييم والإدارة الفعالين لموارد المياه، بما في ذلك الوقاية من الكوارث المتصلة بالمياه والتخفيف من آثارها، يستلزمان توافر تدفقات ملائمة من المعلومات المادية والاجتماعية - الاقتصادية. ويلزم إيلاء أولوية عالية لتعزيز أو انشاء نظم متكاملة محلية أو وطنية أو دولية للمعلومات المتعلقة بالمياه؛

(د) نظرا إلى الدور الحيوي الذي تؤديه المياه، التي تشكل موردا محدودا ومعرضا للخطر، في تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، والأمن الغذائي، والتخفيف من شدة الفقر، واستمرار عمل النظم الايكولوجية، يلزم إدماج تخطيط المياه وإدارتها في إطار الإدارة الاقتصادية الوطنية؛

(هـ) يلزم إيلاء أولوية عالية لتعزيز المؤسسات وتحسين أنشطة التدريب والتوعية للمديرين والمستعملين على السواء. وهناك حاجة إلى كفالة تنفيذ نهج تشاركي في إدارة المياه يكون للمرأة فيه دور متكافئ. ويلزم أن يحدد دور الحكومات تحديدا واضحا فيما يتعلق بصياغة السياسات والتدابير التنظيمية من ناحية، والإدارة المباشرة وتوفير الخدمات من ناحية أخرى. ويلزم العمل على ايجاد بيئة تمكينية تيسيرا لقيام الشراكات بين المنظمات العامة والخاصة المجتمعية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية؛

(و) يلزم تعبئة المزيد من الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة لموارد المياه العذبة. ولا بد من استعادة جميع التكاليف إذا أريد لجهود توفير المياه أن تكون مستدامة. وقد يرى أن من المستصوب تقديم إعانات الدعم لفئات معينة داخل بعض البلدان. ويلزم إيلاء الاعتبار الواجب لتعزيز مشاركة القطاع الخاص. ويلزم أن تقوم الحكومات والمجتمع الدولي بتعزيز آليات التشاور من أجل تحسين عمليات الحوار بين المانحين والمستفيدين عملا على تعبئة الموارد المالية على نحو سديد يوفر إمكانية التنبؤ.

الصناعة والتنمية المستدامة

١٠ - هناك دور رئيسي للصناعة ينبغي أن تؤديه في تحقيق التقدم نحو إنجاز جميع الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة: أحداث النمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وأي سياسة للصناعة المستدامة تستلزم معالجة هذه الأبعاد الثلاثة داخل إطار متكامل يؤكد فيه على النهج الوقائي. وتسعى الحكومات حالياً إلى وضع مجموعات من السياسات تجمع بين التدابير التقليدية للقيادة والسيطرة من ناحية والأدوات الاقتصادية والمبادرات الطوعية من ناحية أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعات السياسات هذه تكون أفضل ما تكون إذا ما صيغت بالتعاون مع الفئات الاجتماعية الرئيسية. وتعمل الصناعة بدورها على توسيع نطاق أعمالها بناءً على مسؤولية مؤسسية تغطي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا يستلزم زيادة استخدام أدوات التحليل والتقييم (تحليل الدورة العمرية، والمحاسبة البيئية، والتدقيق الاجتماعي، والمؤشرات الاجتماعية)، وتوجيه الأعمال (نظم الإدارة البيئية، والتصميم البيئي، والإنتاج النظيف، والتدريب)، والاتصال (الإبلاغ الاجتماعي والبيئي). وقد حرصت الصناعة في إطار هذه العملية على زيادة التزامها بالحوار والتعاون مع الحكومات ومع العاملين والفئات الاجتماعية الأخرى.

١١ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في كيفية تحقيق ما يلي:

(أ) مواصلة إصلاح السياسات الصناعية، وتصميم لوائح تنظيمية أكثر ملاءمة، وإيجاد بيئة من السياسات الميسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدعم التنمية المستدامة؛

(ب) تعجيل عملية تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً ونشرها عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية والتعليم والتدريب، وإقامة شراكات بين الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والحكومات من أجل تعزيز القدرات التكنولوجية المحلية؛

(ج) تعزيز نمو المبادرات الصناعية الطوعية، والإبلاغ بالأهداف الكمية التي تحددها المؤسسات نفسها، والتقييم الذاتي فيما يتعلق بمنجزات تلك المؤسسات؛

(د) تحسين رصد الحكومة للأداء البيئي للقطاع الصناعي، ووضع مؤشرات وطنية للأداء، خصوصاً حيثما يؤدي تحرير التجارة إلى نمو سريع في الإنتاج الصناعي المكثف؛

(هـ) التشجيع على زيادة التعاون بين الحكومة والصناعة والنقابات العمالية والمجتمع المدني من أجل كفالة استدامة ترتيبات الضمان الاجتماعي، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للمتضررين بسبب التغيير الاقتصادي، وزيادة الجهود الرامية إلى كفالة الامتثال الشامل من جانب الصناعة للمعايير الأساسية المتعلقة بالأيدي العاملة.

المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك

١٢ - توفر سياسات الاستهلاك الوطنية أداة مهمة، وإن كانت غير متطورة إلى حد كبير، لتشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة والتنمية المستدامة. ويمكن للمستهلكين أن يسهموا مساهمة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة شريطة أن تتاح لهم معلومات دقيقة عن الأثر البيئي لاستهلاكهم للسلع والخدمات، وخيارات من السلع والخدمات غير الضارة بيئياً. ويمكن لسياسات الاستهلاك أن تعزز التوعية العامة للمستهلكين بشأن الاستهلاك المستدام، والمعلومات الخاصة بالمنتجات والمتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، والحماية من الادعاءات البيئية المضللة، والحوافز الاقتصادية الرامية إلى جعل الاستهلاك أكثر استدامة، والتخطيط الإنمائي الذي ييسر الاستهلاك المستدام لموارد النقل والإسكان والطاقة والمياه. وهذه السياسات ينبغي أن تضعها وتنفذها الحكومات، بالتعاون مع قطاع الأعمال التجارية ومنظمات المستهلكين والفئات المعنية الأخرى، وأن تكون مدعومة بالتعاون الدولي.

١٣ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في القضايا ذات الأولوية المتعلقة بسياسات الاستهلاك الرامية إلى تعزيز الاستهلاك المستدام، وكيف يمكن للجنة أن تشرع على أفضل وجه ممكن في توسيع نطاق المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك لتشمل قضايا الاستهلاك المستدام، آخذة في اعتبارها المبادئ التوجيهية المقترحة للاستهلاك المستدام، التي صيغت في اجتماع فريق الخبراء الأقاليمي المعني بحماية المستهلك والاستهلاك المستدام (سان باولو، البرازيل، ٢٨-٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨) (انظر E/CN.17/1998/5، المرفق).

نقل التكنولوجيا

١٤ - إن زيادة نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق عالمي. وينبغي أن يكون نقل هذه التكنولوجيات مؤسسا على شراكات بين الحكومات وقطاع الأعمال التجارية ومؤسسات البحث والتطوير والمنظمات الدولية. وعلى الرغم من أن الحكومات هي التي ينبغي أن تضع سياسات نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وأن توفر ما يلزم لذلك من الحوافز المالية والدعم المالي، فإن الأعمال التجارية هي الأقدر عموماً على نقل الدراية التقنية العملية، بما في ذلك نظم الإدارة، وتصميم المنتجات وتسويقها، والمعدات اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في الإنتاج التجاري. ويمكن للحكومات أن تعمل على تشجيع ودعم نقل التكنولوجيات التجارية عن طريق الاستثمار الخاص المباشر، والمشاريع المشتركة بين القطاعين الخاص والعام، وترتيبات الإنتاج المشترك والتوريد، وترتيبات الترخيص، والخدمات الإدارية والاستشارية. ويمثل الدعم الحكومي عنصراً هاماً بصفة خاصة في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقامة الاتصالات ووضع الترتيبات اللازمة لنقل التكنولوجيا.

١٥ - ولكي يكون نقل التكنولوجيا على أكبر قدر من الفعالية، يلزم تكييف التكنولوجيا وفقاً للأحوال والأولويات المحلية، ومواصلة تطوير التكنولوجيا بحيث تتلاءم مع تغير الأحوال والأسواق، ثم المشاركة في نهاية المطاف في استحداث التكنولوجيات الجديدة. ومشاريع التعاون التكنولوجي التي تشترك فيها مؤسسات البحث والتطوير والمؤسسات التجارية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمكن أن تولد

تكنولوجيات جديدة تصمم للإنتاج في البلدان النامية من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية واحتياجات أسواق التصدير في الوقت نفسه. وبالنسبة إلى معظم البلدان النامية، سيتطلب هذا تعزيز قدرات البحث والتطوير وقدرات تكييف التكنولوجيات الجديدة وإدارتها. ونظرا إلى أن قدرا كبيرا من أنشطة البحث والتطوير الأساسية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمول من الموارد العامة، فإن الحكومات لها دور هام بصفة خاصة في التشجيع على استحداث تكنولوجيات جديدة سليمة بيئيا لتلبية الاحتياجات في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. والمؤسسات التجارية ومؤسسات البحث والتطوير ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تحتاج بصورة خاصة إلى الدعم من الحكومات والمنظمات الدولية في إنشاء ترتيبات التعاون التكنولوجي على الصعيد الدولي.

١٦ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في كيف يمكن للحكومات والمنظمات الدولية أن تعمل على أفضل وجه ممكن على تعزيز ودعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا - خصوصا حينما يكون تطويرها ممولا بأموال عامة - والتعاون التكنولوجي، في شراكة مع مؤسسات الأعمال التجارية ومؤسسات البحث والتطوير، وكيف يمكنها أن تساعد على أفضل وجه ممكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في تلك الترتيبات.

بناء القدرات

١٧ - لتحقيق الفعالية القصوى لعملية بناء القدرات الوطنية حينما تكون مسيرة بفعل قوتين اثنتين هما الالتزام السياسي والإحساس بالملكية. ويلزم توفير المزيد من التعاون والتمويل الدوليين لدعم تلك الجهود الوطنية وتيسيرها. ويمكن للبلدان أن تتعلم كل منها من تجارب الأخرى عن طريق تبادل المعلومات، والتشارك في الدراسات الإفرادية، وتعزيز التواصل الشبكي فيما بينها. وقد أخذ بناء القدرات يصبح بصورة متزايدة جزءا لا يتجزأ من برامج التعاون دون الإقليمي، ويلزم مواصلة تشجيع تلك الاتجاهات على الاستمرار.

١٨ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في السبل التي يمكن بها مواصلة تعزيز التطورات الإيجابية في عمليات بناء القدرات الوطنية وكيف يمكن تنسيق الدعم الدولي على نحو أفضل في هذا الصدد.

التعليم

١٩ - يشكل التعليم جزءا لا يتجزأ من الإطار التمكيني للتنمية المستدامة. ويمكن للتعليم أن يكون قوة دافعة إلى تغيير القيم والمواقف الفكرية، وأن يؤدي إلى إحداث تغييرات سلوكية نحو الأخذ بأساليب المعيشة الأكثر استدامة. ويلزم أن تصبح فكرة التعليم من أجل التنمية المستدامة مفهومة على نطاق واسع بوصفها فكرة شاملة لجميع التخصصات ومتفاعلة مع عملية التدريس والتعلم بجميع مستوياتها وأنماطها. والخطوة المهمة التالية في هذا المجال هي تحديد الإجراءات اللازمة اتخاذها على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية لتحويل وجهة التعليم صوب التنمية المستدامة. ويلزم أن تنعكس هذه الإجراءات أيضا في الاستراتيجيات العامة للتنمية المستدامة على تلك الصعيد.

٢٠ - وهناك أهمية خاصة في هذا الصدد لبرنامج عمل اللجنة بشأن التعليم والتدريب والتوعية العامة، الذي اعتمد في عام ١٩٩٦، ويتوقع أن تُستأنف مناقشته وصياغته في الدورة الحالية. وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في كفالة اتخاذ برنامج العمل إطاراً أساسياً للعمل على جميع المستويات باستخدام جميع القنوات، وللشراكات فيما بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية.

النشاط العلمي

٢١ - يبدو أن أفضل العمليات الاستشارية العلمية هي التي تجمع بين الامتياز العلمي والاستقلال الفكري من ناحية والحوار والتعاون على نحو وثيق مع مقرري السياسات وممارسيها من ناحية أخرى. وهناك حاجة أكبر إلى توجيه البحث العلمي كي يصبح أكثر تركيزاً على الجانب العملي وأكثر شمولاً للتخصصات المتعددة، وإلى بناء القدرات العلمية على الصعيد الوطني عن طريق تعزيز تعليم العلوم على جميع المستويات وتعبئة مزيد من الاستثمارات لأعمال البحث والتطوير الموجهة إلى المواضيع العلمية ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأحد الإجراءات المهمة التي تتخذ تحقيقاً لهذا الهدف هو قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم المؤتمر العالمي الرفيع المستوى المعني بالعلوم في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٢ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في كيف يمكن للجنة أن تسهم على أفضل وجه ممكن في عقد المؤتمر العالمي المعني بالعلوم بصورة ناجحة، وتوفير الزخم السياسي اللازم لتعبئة الجهد العلمي من أجل التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية.

ثالثاً - بدء الأعمال التحضيرية للدورة السابعة للجنة

حماية المحيطات والبحار

٢٣ - من المتوقع أن تركز المناقشة في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة على تنفيذ المقاصد والأهداف الواردة في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، إلى جانب التركيز على المبادرات الدولية الأحدث عهداً، مثل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ويمكن للتركيز على المحيطات والبحار في عام ١٩٩٩ أن يوفر متابعة مناسبة لمقرر اللجنة ١٥/٤ المتخذ في عام ١٩٩٦، الذي دعت فيه اللجنة، في جملة أمور، إلى أن تقوم اللجنة بإجراء استعراض شامل دوري لجميع جوانب البيئة البحرية والقضايا المتصلة بها، على النحو المبين في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، على أساس أن توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني العام لهذا الاستعراض.

٢٤ - كما أن الدورة السابعة للجنة ستوفر في توقيت مناسب فرصة استعراض وتقييم عدد من الأنشطة ذات الصلة الجارية في عام ١٩٩٨ في سياق السنة الدولية للمحيطات، فضلاً عن المعرض العالمي في لشبونة بشأن موضوع "المحيطات، تراث للمستقبل". وبالإضافة إلى ذلك، ستختتم اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات أعمالها في آب/أغسطس ١٩٩٨، مما سيوفر للجنة التنمية المستدامة أساساً مفيداً لوضع توصيات بالإجراءات ذات الأولوية.

السياحة المستدامة

٢٥ - تمثل السياحة، الوطنية والدولية على السواء، قطاعا اقتصاديا ضخما ومتناميا، تنتج عنه تأثيرات بيئية واجتماعية هامة فضلا عن آثاره الاقتصادية. ففي بعض البلدان الجزرية الصغيرة النامية، تدر السياحة أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي. ويمكن للسياحة، بما تشمله من خدمات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، أن تولّد فرصا كثيرة للعمالة وأن تدر إيرادات كبيرة في المناطق ذات المفاتن السياحية؛ بيد أن الأعداد الكبيرة من السائحين يمكن أن تسبب إجهادات بيئية شديدة من جراء استهلاك المياه وتلويثها وتوليد النفايات وأنشطة التشييد. والإجهادات المفرطة في المناطق الهشة بيئيا، بما في ذلك المناطق الساحلية والمناطق الجبلية وموائل الأحياء البرية، يمكن أن تعرض للخطر النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بل وأن تقوض أسس النشاط السياحي ذاته. كما أن السياحة الواسعة النطاق، التي كثيرا ما تكون موسمية وأحيانا متقلبة، يمكن أن تحدث اضطرابا في الهياكل الاجتماعية والممارسات والقيم الثقافية المحلية. غير أن السياحة، إذا أديرت بعناية، يمكن أن تعزز التنمية المستدامة.

٢٦ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في أولويات السياسات الوطنية والتعاون الدولي فيما يتعلق بالسياحة، لمناقشتها في الدورة السابعة للجنة. وقد يرغب المشاركون أيضا في النظر في كيف يمكن تضمين المناقشة وجهات نظر مختلف الأطراف المؤثرة، التي يمكن أن تشمل صناعة السفر، والتنظيمات البيئية، والوكالات الحكومية المعنية بالسياحة الإيكولوجية، والمجتمعات المحلية في المناطق السياحية.

تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

٢٧ - تستلزم التنمية المستدامة الطويلة الأمد لجميع البلدان تكنولوجيات إنتاجية أكثر نظافة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، وتتطلب كذلك تغييرات في أنماط الاستهلاك، خصوصا في البلدان الصناعية. وعملية تغيير سلوك المستهلكين وأساليب معيشتهم فيما يتعلق بالنقل والإسكان والأجهزة المنزلية واستخدام الطاقة والمياه والتصرف في النفايات وغيرها من العوامل، ستكون عملية بطيئة ومعقدة. وينبغي للسياسات العامة أن تستهدف زيادة تفهم الجمهور للتنمية المستدامة، وإيجاد الحوافز الاقتصادية التي تشجع على الاستهلاك المستدام، وتطوير الهياكل الأساسية العامة، وتخطيط استخدام الأراضي، وتوفير الخدمات الاجتماعية التي تعزز الاستهلاك المستدام. وينبغي للحكومات أن تعمل سويا مع قطاع الأعمال التجارية والمعلمين والمنظمات المجتمعية وغيرها من منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الاستهلاك المستدام.

٢٨ - وينبغي جعل أنماط الإنتاج أكثر استدامة عن طريق الحوافز الاقتصادية، والأنظمة الحكومية، والممارسات التي تتقيد بها طوعا الأعمال التجارية. وينبغي أن تتعاون الحكومات مع الأعمال التجارية على تشجيع نظم الإدارة البيئية الصناعية ونشر المعلومات عن التأثيرات البيئية للسلع والخدمات، ويفضل أن يستند ذلك عند الإمكان إلى تقييم لعمليات الإنتاج وتوزيع المنتجات واستخدامها والتخلص منها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية في استخدام الطاقة والموارد. وينبغي أن تبذل الجهود لكفالة ألا تشكل التغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية عقبات أمام التنمية المستدامة في البلدان النامية.

٢٩ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في الأولويات المتعلقة بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وبحث الكيفية التي يمكن بها للحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تتعاون مع قطاع الأعمال التجارية ومنظمات المستهلكين وغيرها من منظمات المجتمع المدني من أجل تغيير أنماط الاستهلاك.

الأعمال التحضيرية للمداولات التي ستجري بشأن الطاقة في عام ٢٠٠١

٣٠ - قررت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، أن يبدأ التحضير للمداولات التي ستجريها اللجنة في عام ٢٠٠١ بشأن قضية الطاقة في سياق التنمية المستدامة، في الدورة السابعة للجنة التي ستعقد في عام ١٩٩٩، وأن يستعان في ذلك بفريق خبراء حكومي دولي مفتوح باب العضوية يعقد متزامنا مع اجتماعات ما بين الدورات، المرتبطة بدورتي اللجنة الثامنة (عام ٢٠٠٠) والتاسعة (عام ٢٠٠١). ومن المهم كفاية أن توفر العملية الحكومية الدولية المقبلة الفرصة التي تتيح صياغة نهج استراتيجية بشأن جدول أعمال الطاقة في سياق التنمية المستدامة، تغطي جميع أنواع الطاقة وتتناول المناقشة المعاصرة بشأن الطاقة بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٣١ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في الإعراب عن توقعاتهم فيما يتعلق بهذا الأمر، وتناول الطرائق الممكنة للعملية الحكومية الدولية التي ستبدأ في الدورة السابعة للجنة. وسيؤدي هذا، في جملة أمور، إلى تيسير الأعمال التحضيرية التي بدأت بالفعل في منظومة الأمم المتحدة تحت إشراف لجنة التنمية المستدامة بشأن مداولات اللجنة في عام ١٩٩٩، وسيوفر مزيدا من التوجيه لتلك الأعمال.

التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٢ - ستقوم اللجنة، في دورتها السابعة، ضمن ما تقوم به، بدور الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستعقد لمدة يومين قبل افتتاح دورة الجمعية العادية الرابعة والخمسين مباشرة، لإجراء استعراض شامل من الاستعراضات التي تجري كل خمس سنوات للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في إعطاء مزيد من التوجيه للأعمال التحضيرية الجارية حاليا بشأن الاستعراض المذكور.

رابعا - التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي

٣٣ - طلبت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة إلى لجنة التنمية المستدامة أن تعمل على زيادة التنفيذ الإقليمي لجدول أعمال القرن ٢١ بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة ومع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وأوصت بأن تأخذ اللجنة في اعتبارها التطورات الإقليمية المتصلة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٣٤ - وهناك دور هام للجنة ينبغي أن تؤديه في تحقيق التركيز المواضيعي، والتحفيز على إقامة روابط بين المؤسسات الرئيسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، والاستجابة للأولويات عن طريق التشاور مع المنظمات والوكالات الإقليمية المهمة بالأمر. ويمكن تعزيز التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عن طريق زيادة فرص الحوار والتفاعل والتواصل الشبكي فيما بين الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها أيضا.

٣٥ - وأوصت الجمعية العامة أيضا بأن توفر اللجنة محفلا لتبادل الخبرات بشأن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة.

٣٦ - وقد ظلت اللجنة منذ دورتها الأولى توفر بشكل منتظم محفلا لتبادل المعلومات الوطنية، عن طريق البيانات الوطنية التي تقدمها الدول الأعضاء خلال دورات اللجنة واجتماعاتها المعقودة بين الدورات، وكذلك عن طريق التقارير الوطنية التي تقدم طوعا بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، من حيث اتصاله تحديدا بجدول الأعمال الخاص بكل دورة من دورات اللجنة.

٣٧ - ويمكن أن يوفر التبادل الإقليمي للمعلومات الوطنية وسيلة ثالثة للتشارك في الخبرات والاطلاع المتبادل على أفضل الممارسات في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن التحديات الخاصة الماثلة في هذا الصدد زيادة قيمة المعلومات الوطنية عن طريق التحليل والتبادل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما يحققه ذلك من إسهام في أعمال لجنة التنمية المستدامة بشأن رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتقييم فعالية السياسات الوطنية والإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وقد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في الكيفية التي يمكن بها تحقيق دور اللجنة بصفتها محفلا لتبادل الخبرات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد يرغب المشاركون أيضا في تأييد الاقتراح المقدم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاستطلاع بمشروع تجريبي لاختبار طرائق التبادل الإقليمي للمعلومات الوطنية دعما لجدول أعمال اللجنة في سياق الأولويات الإقليمية.

خامسا - تقوية الشراكات مع الفئات الرئيسية

٣٩ - لا تزال الروح التشاركية التي يحفل بها جدول أعمال القرن ٢١، والمجسدة في إطار مفهوم الفئات الرئيسية، تمثل عنصرا من عناصر القوة التي تتمتع بها لجنة التنمية المستدامة. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى دعم وتعزيز دور ومساهمات الفئات الرئيسية في التنمية المستدامة، كي يتحقق المقصود التشاركي لجدول أعمال القرن ٢١ تحققا كاملا. وتشمل الاحتياجات العاجلة في هذا المجال إضفاء الطابع الرسمي على بعض التقاليد التشاركية التي رسختها اللجنة واستطلاع السبل التي تكفل زيادة المشاركة من جانب الفئات الرئيسية في البلدان النامية. وفي هذا السياق، قد يرغب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى في النظر فيما يلي وتقديم توجيهاتهم بشأنه:

(أ) سبل ووسائل تعزيز آليات ما بين الدورات لتحقيق مشاركة الفئات الرئيسية والتشاور معها في سياق برنامج عمل اللجنة. ويمكن لتلك الآليات أن تنتج أفكارا إضافية وأن تيسر النظر الرسمي في وجهات نظر الفئات الرئيسية خلال دورات اللجنة وأفرقتها العاملة بين الدورات. كما أن هذه الآليات يمكن أن تستحث الفئات الرئيسية على الاشتراك في المشاورات الوطنية والإقليمية بشأن القضايا المدرجة على جداول الأعمال السنوية للجنة، وعلى أن تعد استجابات أفضل تنسيقا؛

(ب) كفاءة مشاركة العناصر الفاعلة الأساسية من الفئات الرئيسية في مناقشات "القطاع الاقتصادي" في اللجنة طوال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، اعتمادا على الخبرة المكتسبة في الاجتماع الخاص بالصناعة خلال الدورة السادسة للجنة؛

(ج) تحسين استخدام صيغة "يوم...."، مثل "يوم المرأة" المقرر تنظيمه لعام ١٩٩٨، كطريقة لتشجيع المشاركة من جانب قطاع معين من قطاعات الفئات الرئيسية، وربط شواغله بجدول أعمال اللجنة في سنة معينة. ومن شأن تحديد سلسلة من الأحداث المعنونة "يوم...." والاعتراف بها مسبقا أن يساعد على تعبئة قطاعات الفئات الرئيسية ذات الصلة والتمكين من زيادة المشاركة. وقد أدرج بالفعل على جدول أعمال اللجنة لسنة ٢٠٠٠ "يوم للسكان الأصليين". ويمكن أن تشمل دورات اللجنة الأخرى "يوما للزراعة" في عام ١٩٩٩ (إعدادا للتركيز على الزراعة المستدامة في السنة التالية) و "يوما للمنظمات غير الحكومية" في عام ٢٠٠١ (وهو ما يمكن أن يكون متابعة مفيدة للجمعية الألفية الشعبية المقترحة). ويمكن أن يشمل استعراض السنوات العشر لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي سيجري في عام ٢٠٠٢، سلسلة من جلسات الحوار أو مجموعة مماثلة من العمليات التشاورية مع جميع الفئات الرئيسية؛

(د) استطلاع مدى إمكانية واستصواب إيجاد ترتيبات تمويلية خاصة بهدف زيادة مشاركة منظمات الفئات الرئيسية من البلدان النامية. وتوجد حاليا، حتى مع الجهد الهائل الذي تبذله بعض المنظمات غير الحكومية الكبيرة من البلدان المتقدمة النمو، فجوة كبيرة بين أعداد المشاركين من الفئات الرئيسية من البلدان النامية وأعداد المشاركين من البلدان المتقدمة النمو. وتمثل المشاركة في أعمال اللجنة طريقة ممتازة لربط الجهود المحلية بالأهداف العالمية، وتساعد على تعبئة مجتمعات محلية بأكملها بمجرد أن يصبح في وسع ممثليها المشاركة في ديناميات عمل اللجنة.

سادسا - خاتمة

٤٠ - يُشجع المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى أيضا على إعلان مقاصدهم بشأن أي مبادرات محتملة وأي أنشطة بين الدورات يعتزمون تنظيمها في سياق أعمال متابعة القضايا المدرجة على جدول أعمال الدورة السادسة للجنة، وكذلك تقديم مدخلات للدورات المقبلة للجنة.

— — — — —